

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 130 @ .

38 - ذكر أنواع تختص بالضعيف .

النوع الأول ، الموقوف : وهو المروى عن الصحابة قولاً لهم ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، متصلاً بإسناده إليهم أو منقطعاً ؛ ويستعمل في غيرهم مقيداً ؛ فيقال : وقفه فلان على الزهري ونحوه ، وسبق أول الكتاب أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً ، والمرفوع خبراً . .

قال النووي : () وعند المحدثين ، كل هذا يسمى أثراً ؛ أي لأنه مأخوذ من أثرت الحديث (أي روية .) والموقوف ليس بحجة على الأصح .
الثاني ، المقطوع : وهو ما جاء عن التابعين ، أو من دونهم من أقوالهم ، وأفعالهم ، موقوفاً عليهم ، وليس بحجة أيضاً . .
فائرتان : .

الأولي : قال الزركشي في () (النكت) : () إدخال المقطوع في أنواع الحديث ، فيه تسامح كبير ، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث ، فكيف تعد نوعاً منه ؟ قال : نعم ؛ يجيء هنا ما في الموقوف ، من أنه إذا كان ذلك ، لا مجال للاجتهاد فيهن يكون في حكم المرفوع ؛ وبه صرح ابن العربي ، وادعى أنه مذهب مالك () . .
الثانية : من مظان الموقوف والمقطوع ، مصنف ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، وتفسير ابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وغيرهم . .

الثالث ، المنقطع : وهو ما لم يتصل إسناده ، سواء سقط منه صحابي أو غيره . وبعبارة أخرى ، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره ، إلا أن الغالب استعماله في رواية من دون التابعي عن الصحابة ، كما لك عن ابن عمر . .

الرابع ، المعضل : () (بفتح الضاد) وهو ما سقط من إسناده أثنان فأكثر ، بشرط التوالي ؛ كقول مالك : قال رسول الله ﷺ ، وقول الشافعي : قال ابن عمر . .

الخامس ، الشاذ : قال الشافعي : () الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لرواية من هو

أولى